مجموعة الأدوات الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

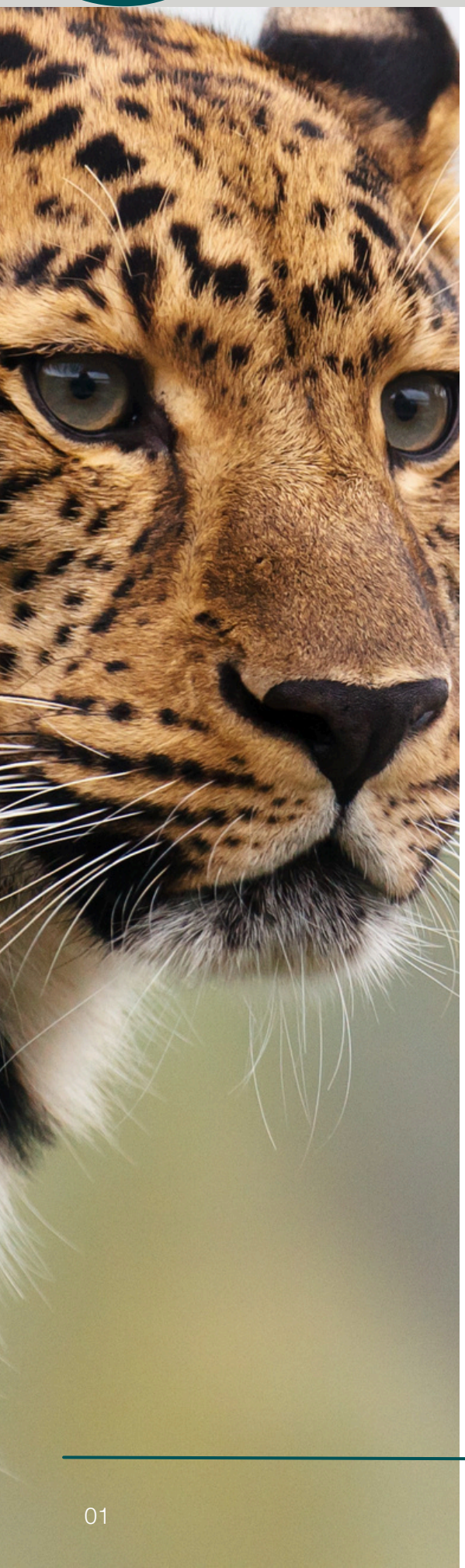

يشكّل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية مشكلةً عالمية وليس مسألة تخصّ دولة أو منطقة معيّنة ويعود ذلك إلى طبيعة هذه التجارة من حيث العرض والطلب. وبالتالي، لدى المؤسسات المالية دورٌ أساسي ومهم في الإبلاغ عن الروابط المشبوهة بالتجارة هذه بحدّ ذاتها وبتدفقات سلسلة التوريد، ولكن أيضاً بشأن وسائل التمويه وتدفقات الدفع المُستخدمة من قبل المتاجرين والأطراف الممكّنة لهم.

كلما تمت مشاركة المعلومات على مستوى أكبر مع وحدات المعلومات المالية من قبل مؤسسات القطاع الخاص، كلما أصبح لدى هذه الوحدات فرصة تطوير ملفات وصفية للمرتكبين بالإضافة إلى فهم الروابط مع الجرائم الخطيرة الأخرى مثل الفساد وغسل الأموال القائم على التجارة والاحتيال والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر.

بحسب تقرير لمركز إجمونت للتميز والقيادة لوحدات المعلومات المالية (ECOFEL) لقد بلّغت وحدات المعلومات المالية حول العالم عن مستويات منخفضة من التحقيقات المالية في جرائم الأحياء البرية. وفي التفاصيل، إنّ 78 في المئة من وحدات المعلومات المالية المشاركة في الاستطلاع لم تحلل أي تقارير معاملات مشبوهة مرتبطة بالأحياء البرية. كما تظهر دراسة أجريت عام 2021 للمؤسسات المالية في جنوب أفريقيا من قبل فريق عمل SAMLIT صورة مشابهة إلى حدّ كبير، حيث أنّ 55 في المئة من المؤسسات المُستطلعة قالت إنها لم تحقق بأي قضايا مرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية خلال السنوات الثلاث الماضية.

تبقى العقوبات على الجرائم المرتبطة بالأحياء البرية منخفضة عالمياً، مع بعض الحكومات التي تصدر الغرامات البسيطة أو الإنذارات. وقد أظهر تحليل قام به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة لـ432 قضية جرمية مرتبطة بالحياة البرية من 19 دولة أنّ 7 في المئة فقط من كافة القضايا التي تم الإبلاغ عنها أدّت إلى إدانة تشمل أحكام بالسجن. أمّا جرائم غسل الأموال فعلى عكس ذلك قد ترتّب على مرتكبيها عقوبات مالية وجنائية ضخمة (كما أنّ تلك العقوبات قد تُطبق على المؤسسات المالية في حال لم ترصد أو تبلّغ عن أي نشاط مشبوه).

عند النظر في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية من منظور الجريمة المالية ورفع تقارير حول الأنشطة المالية المشبوهة، يمكن للمؤسسات المساعدة في وضع الحواجز أمام المُتاجرين.

UK Government | SOCnet Serious & Organised Crime Network | TRAFFIC | WWF | THEMIS

الإبلاغ عن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

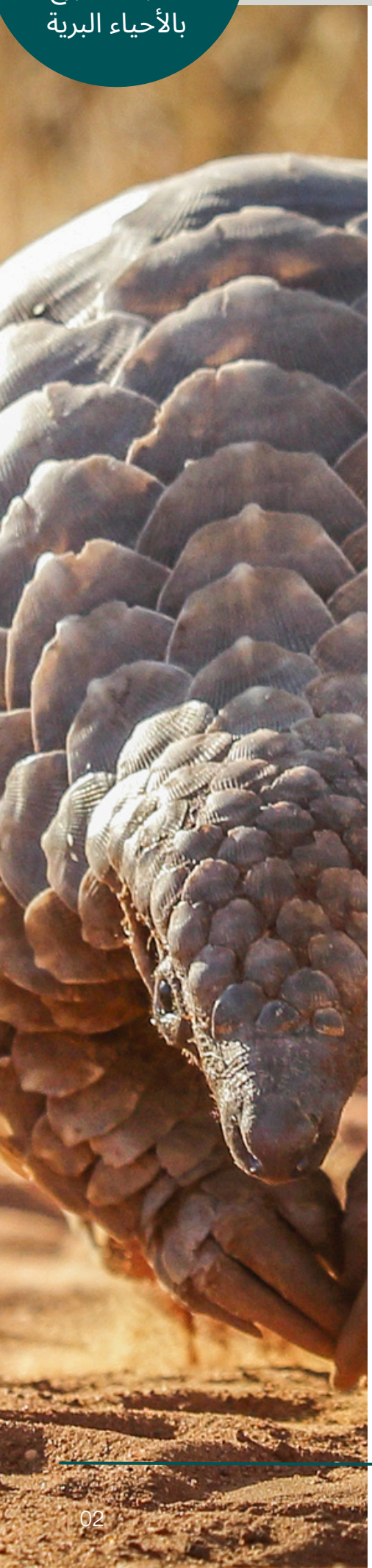

تحدّيات الإبلاغ

هناك عدة أسباب وراء المستويات المتدنية من تقارير المعاملات المشبوهة المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية التي ترفعها المؤسسات المالية، بحسب ما أشارت إليه وحدات المعلومات المالية. وتشمل هذه الأسباب:

- مستوى المخاطر الفعلي مقابل المُتصور: تصنّف بعض الدول مستوى مخاطر الروابط بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في تقييمات المخاطر الوطنية الخاصة بها على أنه منخفض، وبالتالي قد يظهر رصد حالات الاتجار هذا أحيانًا كأولوية أدنى. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون مخاطر الجرائم الأخرى أكثر انتشارًا / تهديدًا للمؤسسات المالية من التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية. في المقابلات البحثية التي أجريناها ، أشار المجيبون إلى تهديدات أخرى مثل الفساد أو الجريمة الإلكترونية أو الاحتيال باعتبارها أهمّ على الأجندة الخاصة بهم من التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية.

- تشير وحدات المعلومات المالية إلى زيادة في تقارير المعاملات المشبوهة الدفاعية فيما تزداد الأهمية العالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والاهتمام الإعلامي المُعطى له. وبالتالي غالباً ما تكون جودة هذه البلاغات الدفاعية منخفضة.

- ما زالت مستويات الوعي تجاه الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية كجريمة مالية متدنية نسبياً، على الرغم من أنها تتحسن بفضل الإرشادات الواضحة من المنظمات الدولية مثل الفاتف والشراكات بين القطاعين العام والخاص مثل منظمة United for Wildlife.

- قد تشمل المعاملات الخاصة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية مبالغ مالية صغيرة قد يصعب رصدها كما قد تشمل الأموال النقدية أو منصات الدفع والتكنولوجيا (مثل الدفعات المستندة إلى وسائل التواصل الاجتماعي والعملات الافتراضية).

- قد تكون المؤشرات التحذيرية في الكثير من الأحيان محددة جداً بأنواع أو منتجات مختلفة وبالتالي يصعب إدخالها على شكل معايير موحدة في الأنظمة المؤتمتة.

- إن الممارسة الشائعة بالمزج بين المتحصلات قد تصعّب عمل المؤسسات المالية في رصد المعاملات المشبوهة. وينطبق ذلك بشكلٍ خاص من منظور التمويل التجاري، حيث قد لا يرى المحترفون في القطاع السلع التي تتم المتاجرة بها بشكلٍ مادي. ويُقدّر أنّ فقط 2 في المئة من الحاويات في العالم يتم تفتيشها حالياً.

UK Government SOCnet Serious & Organised Crime Network TRAFFIC WWF THEMIS

دراسة حالة

مراجعة فريق عمل SAMLIT لتقارير المعاملات المشبوهة

في يونيو من العام 2020، أسس فريق العمل المتكامل لمكافحة غسل الأموال في جنوب أفريقيا (SAMLIT) مجموعة عمل من الخبراء حول الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، بهدف زيادة المعرفة حول التدفقات المالية المرتبطة بسلاسل التوريد الخاصة بهذه الجريمة بين المؤسسات المالية وسلطات إنفاذ القانون والادعاء.

في يونيو من العام 2020، أسس فريق العمل المتكامل لمكافحة غسل الأموال في جنوب أفريقيا (SAMLIT) مجموعة عمل من الخبراء حول الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، بهدف زيادة المعرفة حول التدفقات المالية المرتبطة بسلاسل التوريد الخاصة بهذه الجريمة بين المؤسسات المالية وسلطات إنفاذ القانون والادعاء.

- إنّ الأطراف الفاعلة في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية متعددة: من الصيادين غير الشرعيين إلى الناقلين والشارين والمصدّرين والمستوردين والبائعين بالجملة والبائعين بالتجزئة.
- إنّ الأطراف الفاعلة في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية متعددة: من الصيادين غير الشرعيين إلى الناقلين والشارين والمصدّرين والمستوردين والبائعين بالجملة والبائعين بالتجزئة.
- تستخدم الجهات الفاعلة في الجريمة المعلومات المرجعية الكاذبة عند قيامها بالإيداعات. وقد أظهر التحليل أنّ بعض الإيداعات المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وردت فيها تفسيرات من العملاء مثل "دفع ثمن الفيلا" و"سعيد" و"سري" و"فلوس (moola)" و"عملات افتراضية". وهذا يجعل من الصعب للأنظمة الآلية أن ترصد مؤشرات تحذيرية محددة خاصة بالمعاملات.
- كما أشار تحليل تقارير المعاملات المشبوهة أيضاً إلى مجموعة واسعة من وسائل الدفع من الدفعات الإلكترونية إلى الشراء بواسطة البطاقات والإنفاق في الكازينوهات والحوالات المالية التي تُوصف على أنها "هدية".
- كما أشار تحليل تقارير المعاملات المشبوهة أيضاً إلى مجموعة واسعة من وسائل الدفع من الدفعات الإلكترونية إلى الشراء بواسطة البطاقات والإنفاق في الكازينوهات والحوالات المالية التي تُوصف على أنها "هدية".

كما أشار تحليل تقارير المعاملات المشبوهة أيضاً إلى مجموعة واسعة من وسائل الدفع من الدفعات الإلكترونية إلى الشراء بواسطة البطاقات والإنفاق في الكازينوهات والحوالات المالية التي تُوصف على أنها "هدية".

المرجع: Financial flows associated with Illegal Wildlife Trade in South Africa, SAMLIT, November 2021

التوصيات الرئيسية للإبلاغ

كجزءٍ من هذا البحث، قمنا باستطلاع الآراء والممارسات الحالية لمئات المهنيين من القطاع المالي في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. كما تواصلنا مع وحدات المعلومات المالية ووكالات إنفاذ القانون من أجل فهم ما الذي يبحثون عنه بالفعل لجهة تفاصيل وجودة تقارير المعاملات المشبوهة التي يتلقونها.

من أجل المساعدة في مواجهة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، لا بدّ من تنسيق تشارك المعلومات بين المؤسسات المالية وجهات إنفاذ القانون بشكلٍ جيّد. لدى الدول المختلفة نماذج ومتطلبات محددة لتقارير المعاملات المشبوهة ومن المهم الإطلاع على المتطلبات الخاصة بدولتكم. إلا أنّ الإرشادات واضحة من قبل المنظمات الدولية والجمعيات المهنية من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعبر القطاع المالي.

لكي تتمكن جهات إنفاذ القانون من بناء قضية، من المهم أن تحصل على أكبر قدر ممكن من المعلومات لكي تتمكن من تحليل تلك المعلومات بشكلٍ مفيد وفعّال. إلا أنه عندما لا تتوفر كافة التفاصيل، يجب تقديم ما هو موجود لديكم فبعض المعلومات أفضل من عدم مشاركة أي معلومات. يجب التأكد من الإشارة بوضوح إلى أن التقرير متعلق بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ويشمل كلمات الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، بما أن هذا سوف يساعد وحدة المعلومات المالية في بحثها.

UNODC
United Nations Office on Drugs and Crime

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة

يوضح القسم 21 من "الأحكام النموذجية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتدابير الوقائية والمتحصلات الجرمية" الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أنّ كافة المؤسسات المالية ملزمة بالإبلاغ عندما تتوفّر الأسباب المعقولة للاشتباه:

- إنّ المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة ومدرائها والمسؤولين الرئيسيين فيها وشركائها والمهنيين والموظفين لديها عند الاشتباه أو توفّر الأسباب المعقولة للاشتباه بأنّ أي ممتلكات:
  - أ- هي متحصلات جرمية
  - ب - هي مرتبطة أو مُعدّة للاستخدام من أجل الإرهاب أو الأعمال الإرهابية أو من قبل المنظّمات الإرهابية أو ممولي الإرهاب.

المرجع:
Model Provisions on Money Laundering, Terrorist Financing, Preventive Measures and Proceeds of Crime (for common law legal systems). UNODC, April 2009. https://www.unodc.org/documents/money-laundering/Model_Provisions_2009_Final.pdf

UK Government
SOCnet Serious & Organised Crime Network
TRAFFIC
WWF
THEMIS

مجموعة العمل المالي (فاتف)

تشير التوصية 20 من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (فاتف) إلى الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وتوضيح أن هذا التزام على جميع المؤسسات المالية:

- تشمل الإشارة إلى النشاط الجرمي في التوصية 20 كافة الأعمال الجرمية التي تشكل جريمة أصلية لغسل الأموال أو تشمل في الحدّ الأدنى الجرائم التي تشكّل جريمةً أصلية كما هو منصوص عليه في التوصية 3. وتُشجَّع الدول إلى حدّ كبير لاعتماد أول خيار من الخيارَين المذكورَين أعلاه.
- يجب الإبلاغ عن كافة المعاملات المشبوهة، بما في ذلك محاولات القيام بالمعاملات، بغضّ النظر عن مبلغ المعاملة.
- يجب أن يكون متطلب الإبلاغ متطلباً إلزامياً مباشراً وإنّ أي متطلب غير مباشر أو ضمني للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، أكان بسبب الملاحقة القانونية المحتملة بجريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو لسبب آخر (ما يُعرف بـ"الإبلاغ غير المباشر") هو غير مقبول.

المرجع:
المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والانتشار: توصيات الفاتف، المُحدّثة في أكتوبر 2021.

مجموعة وولفسبورغ

تشدد مجموعة وولفسبورغ على متطلب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وتوصي ببناء المعلومات حول النشاط الجرمي من خلال المعلومات التي تم جمعها من خطوط الدفاع الثلاثة عند الإمكان، بما في ذلك أي تفاصيل حول المراجعة ومسببات القرار بالنسبة إلى تقرير المعاملة المشبوهة مع السلطات المختصة.

والموضوع المشترك بين هذه الجهات هو أنّ نوعية تقارير المعاملات المشبوهة أساسية من أجل تمكين جهات إنفاذ القانون من الحصول على صورة أشمل لـ:

- سبب الاشتباه بتورّط فرد أو كيان بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.
- فهم من يفعل ماذا؛
- مع من كان الأشخاص المعنيون يتصرّفون؛
- متى كانوا يقومون بذلك؛
- لماذا يقومون بذلك؛
- أين قاموا بذلك؛
- كيف يقومون بذلك.

المرجع:
The Wolfsberg Group, ICC and BAFT Trade Finance Principles, 2019 amendment.

الإبلاغ عن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

دراسة حالة

وحدة المعلومات المالية النيجيرية

عام 2020، أنشأت وحدة المعلومات النيجيرية وحدة تحليل جرائم الاتجار بالأحياء البرية والجرائم البيئية (NEWTCU) من أجل مواجهة الشق المالي لجريمة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية (قانون وحدة المعلومات المالية النيجيرية، القسم 10(1)، وقانون منع غسل الأموال لعام 2011 (مع تعديلاته) القسم 15(6)). وقد تم إنشاء هذه الوحدة بفعل الاعتراف بأنّ الدولة هي مصدر مهمّ ودولة عبور للاتجار غير المشروع بالاحياء البرية، الذي تُقدَّر قيمته بملايين الدولارات. كما أقرّت وحدة المعلومات النيجيرية بأهمية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية كجريمة أصلية لغسل الأموال، وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح. تقع على عاتق الوحدة مسؤولية تحليل تقارير المعاملات المشبوهة من أجل إنتاج المعلومات الاستخبارية التي ستتم إحالتها إلى جهات إنفاذ القانون.

المرجع: https://www.nfiu.gov.ng/Home/AdvisoryGuidance

UK Government SOCnet Serious & Organised Crime Network TRAFFIC WWF THEMIS

الإبلاغ عن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

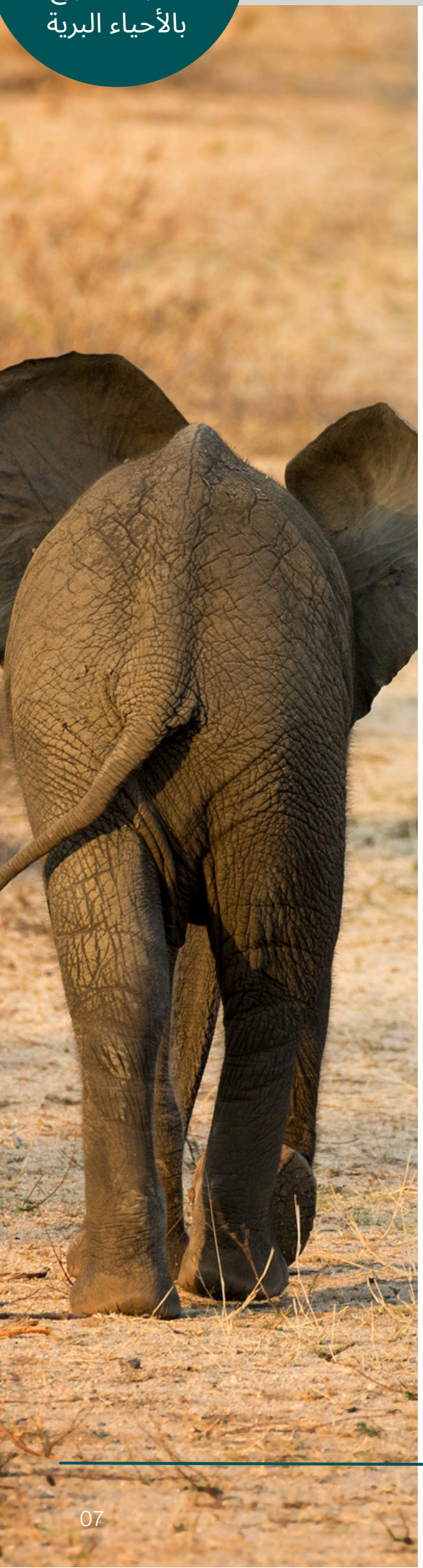

إرشادات: الهيكلية الأساسية لتقرير المعاملة المشبوهة

يجب أن تكون تقارير المعاملات المشبوهة واضحة ومختصرة، وأن تفسر بوضوح السبب وراء الاشتباه والسياق الذي أدى إلى رفع القرير.

- المحتوى: يجب التأكد من ذكر بوضوح لماذا تعتقد أنّ هناك رابط محتمل مع الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ويجب فصل البيانات الثبوتية (مثل المعلومات عن العميل وعن الحساب المصرفي/المعاملة) عن وصف الروابط الجرمية.

- المحتوى: يجب التأكد من ذكر بوضوح لماذا تعتقد أنّ هناك رابط محتمل مع الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ويجب فصل البيانات الثبوتية (مثل المعلومات عن العميل وعن الحساب المصرفي/المعاملة) عن وصف الروابط الجرمية.

- الشكل: لا يجوز أن يُكتب التقرير بالأحرف الكبيرة (للّغة الإنجليزية) - بما أنّ هذا يُصعِّب القراءة. في حال كان التقرير يحتوي على الكثير من المعلومات، يجب تقسيمه إلى فقرات تسهل قراءتها. إنّ التقارير الطويلة جداً والتي فيها الكثيرمن الكلمات هي صعبة للقراءة.

من المهم الإشارة بوضوح إلى أسباب الاشتباه.

حاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- من هو متورّط؟
- كيف هو متورط؟
- ما هي الممتلكات الجرمية (الأحياء البرية أو المنتجات المرتبطة بها) أو الروابط بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية التي تصفها؟
- ما هي قيمة الأصول أو الأموال موضوع الشبهة (مقدّرة كما تدعو الحاجة)؟
- أين هي الأموال/الأصول؟
- متى طرأت هذه الظروف؟ أو متى يُتوقّع أن تطرأ تلك الظروف؟
- كيف طرأت تلك الظروف؟
- لماذا تشتبه بأمر معيّن أو تعرف أمراً محدداً.

UK Government SOCnet Serious & Organised Crime Network TRAFFIC WWF THEMIS

الإبلاغ عن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

دراسة حالة

وحدة المعلومات المالية البريطانية

توفّر الوحدة الوطنية لمكافحة جرائم الأحياء البرية (NWCU) خدمة مخصصة لوكالات إنفاذ القانون وهي مورد مركزي للمعلومات الاستخبارية والتحليل والدعم في التحقيقيات. وتشمل مجالات الأولوية لدى الوحدة: القسوة على حيوان الغرير والخفافيش والطيور الجارحة ولؤلؤ المياه العذبة والصيد غير المشروع واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) وتمت مؤخراً إضافة الجرائم ضد الحياة البرية التي تمكّنها التكنولوجيا السيبرانية.

يظهر تحليل تقارير الأنشطة المشبوهة المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالاحياء البرية التي تلقتها وحدة مكافحة جرائم الأحياء البرية إلى أنّ منصّات البيع عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي قد ذُكرت في بيانات التقرير وهي مكّنت بيع الأنواع البرية والاتجار بالمنتجات باستخدام أسماء أو سرديات كاذبة. وقد شملت الأنواع المعروضة للبيع عبر الإنترنت، من مجموعة تقارير الأنشطة المشبوهة التي حللتها وحدة المعلومات المالية البريطانية، جماجم الحيوانات والعاج الذي يُعرض على أنه عظم الثور وأنواع من الطيور وعظام الحوت والدلفين وجلد النمور/القطط البرية. وبدا شائعاً تمويه الطبيعة الحقيقية للمنتج المعروض للبيع. كما تظهر بيانات تقارير المعاملات المشبوهة أنّ بريطانيا تساعد في تغذية الاتجار بأنواع الطيور المهددة بالانقراض من خلال شراء وبيع عدد من الأنواع بالإضافة إلى كونها مصدر ووجهة عبور لعدد من الأنواع، من الببغاء إلى طير الباز إلى الطيور المحنّطة. كما أشارت البيانات المذكورة إلى جماجم الحيوانات كالنمور والجاكوار ووحيد القرن والقرود. عام 2021، عثرت الشرطة على 80 رأس تمساح تم استيرادها بشكلٍ غير مشروع خلال عملية تفتيش في منطقة West Midlands في إنكلترا. كما ذكرت مجموعات البيانات أنواعاً أخرى من الحيوانات بما في ذلك السلاحف البحرية وصدفتها والسلاحف والأسماك الغريبة والنادرة والاستوائية بما في ذلك ثعابين البحر الزجاجية ومشتقاتها.

المرجع: NCA, November 2021, SARs in Action

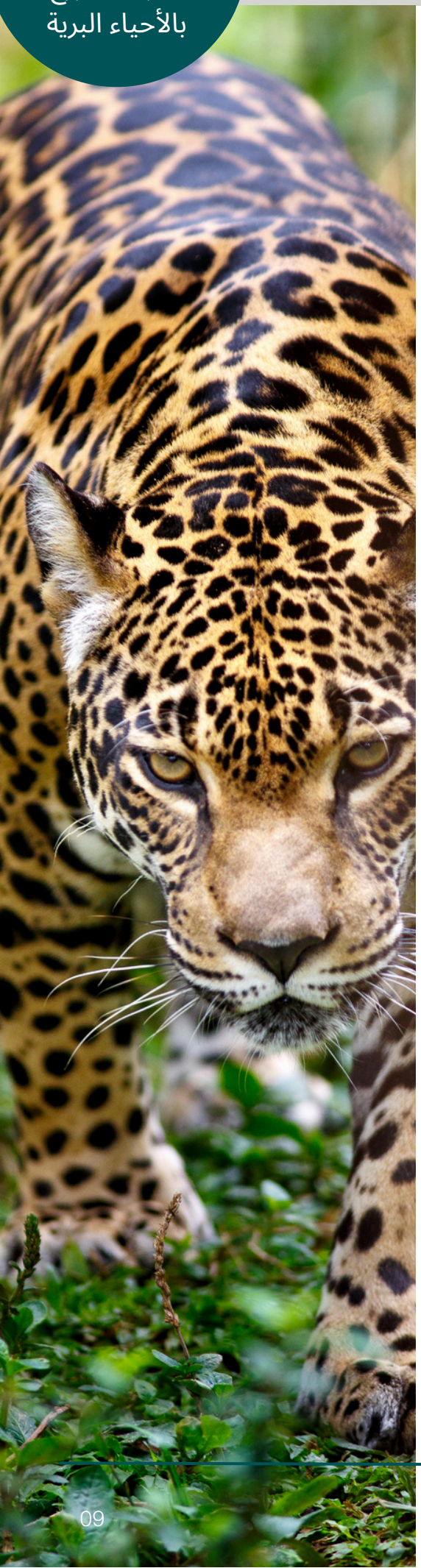

موارد مفيدة

- ECOFEL, January 2021. Financial Investigations into Wildlife Crime. https://egmontgroup.org/en/content/ecofel-financial-investigations-wildlife-crime-report-now-available-0
- SAMLIT, November 2021. Financial flows associated with Illegal Wildlife Trade in South Africa. https://www.fic.gov.za/Documents/SAMLIT_IWT%20Report_November2021.pdf
- UNODC & APG, 2017. Enhancing the Detection, Investigation and Disruption of Illicit Financial Flows from Wildlife Crime. https://www.unodc.org/documents/southeastasiaandpacific/Publications/2017/FINAL_-_UNODC_APG_Wildlife_Crime_report.pdf
- NCA, November 2021. SARs in Action. https://www.nationalcrimeagency.gov.uk/who-we-are/publications/578-sars-in-action-november-2021/file